

# حصار الصناعة

● إعداد: أحمد يوسف

2012

## الصناعة تدور في حلقة مفرغة.. واستمرار هجرة رؤوس الأموال

ومطالب أخرى حول البدء فوراً في توزيع القسائم الصناعية وسرعة إنجاز المعاملات الخاصة بترخيص الأراضي الصناعية بمعدل تكراري يبلغ 13 نقطة أي بنسبة 32٪. كما اعتبر الصناعيون أن دعم وتشجيع الصناعات الأساسية من أهم الاستحقاقات الملقة على عاتق الحكومة ومجلس الأمة على حد سواء بمعدل تكرار بلغ 12 نقطة أي بنسبة 30٪، وإيجاد إطار تعاوني وأنشاجام سياسي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بـ 10 نقاط وبنسبة 25٪، ومن المطالب الضرورية أيضاً دعم الصناعة وإعطائها أولوية في برنامج عمل الحكومة بمعدل 6 نقاط وبنسبة 15٪، وضرورة رفع الرسوم الجمركية بمعدل 5 نقاط أي بنسبة 12,5٪.

تعدد مصادر التمويل

وفيما يتعلق بالذراع الرابع وهو التمويل الذي يخص بنك الكويت التجاري، فإن هناك مطالبات بضرورة تعدد مصادر التمويل، خصوصاً مع تنفيذ خطة التنمية ورفع نسبة مشاركة القطاع الصناعي في الناتج الوطني المحلي بنسبة 12٪. وقد واصل البنك دوره في تمويل المشاريع الصناعية وتشجيع الاستثمار الصناعي.

والاهتمام بالصناعة، دق الاتحاد ناقوس الخطر بهروب كثير من الصناعات برؤوس أموالها إلى دول الجوار، والتي سارعت بفتح زراعتها ومنح تسهيلات لم يجدوا نصفها في البلاد، حيث قدر الاتحاد حجم رؤوس الأموال الصناعية المهاجرة إلى الخارج بنحو 3 مليارات دينار منذ بداية الأزمة العالمية في أواخر 2008 حتى نهاية 2012.

وعد «الاتحاد» في دراسة له أسباب هجرة رؤوس الأموال إلى عدم إنجاز الهيئة العامة للصناعة القسائم الصناعية وتوزيعها والذي كان من أبرز الأسباب التي دفعتهم للاستثمار في الخارج، بالإضافة إلى الاعتبارات السياسية، وأخيراً بيروقراطية الجهات الحكومية. وبحسب الدراسة، فإن معدل تكرار مطالب الصناعيين تجاه الجهات الحكومية العنسية بضرورة التغلب على البيروقراطية الحكومية لتسهيل الإجراءات الأعلى تكراراً بمعدل 28 نقطة وبنسبة 70٪ من إجمالي المطالب التي عبر عنها الصناعيون، بالإضافة إلى ضرورة دعم المنتج الوطني وإعطائه الأولوية في المناقصات الحكومية بمعدل 20 نقطة أي بنسبة 50٪، وأهمية تفعيل القرارات الحكومية الصادرة بمعدل 18 نقطة أي بنسبة 45٪.

والصناعة أنس الصالح عن موافقة لجنة المناقصات المركزية على طرح المشروع «الشدادية الصناعية»، بتفأول كبير من قبل الجهات والشركات المعنية بالقطاع الصناعي، والتي تسعى بكل جهد إلى أن تمتلك مقراً صناعياً يتيح لها الإبداع في الصناعات. وسيغطي مشروع الشدادية الصناعي في حال تنفيذ 25٪ من حجم الطلبات الموجودة في الهيئة العامة للصناعة، حيث سيصل عددها إلى 1036 قسمة متفاوتة المساحة بين ألف إلى 10 آلاف متر مربع، وستعتمد قائمة المشاريع التي ستقام بها على أساس الجدوى والقيمة المضافة والميزة والتي تخدم القطاع الصناعي المحلي، مع الأخذ في الاعتبار حجم رأسمال الشركة، وخبرتها ونوعية المصانع في السوق المحلي.

التأزيم السياسي

وبالنسبة للضلع الثالث الذي يمثل صوت المجتمع الصناعي، فقد حذر اتحاد الصناعيين من أن استمرار التأزيم السياسي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية يعطل التنمية لسنوات عدة ويفقد البلاد الكثير من المكتسبات السياسية والاقتصادية. ونتيجة لهذا التأزيم وعدم

الصناعة، بعد أن لمسوا مدى الجدية في التعاطي مع تحديات الصناعة التي عرّفت طويلاً على وتر الإهمال.

القسائم الصناعية

ورغم تأكيد الهيئة العامة للصناعة على أن العام 2012 هو عام توزيع القسائم الصناعية، إلا أن الواقع أكد عكس ذلك، فوفقاً للبيانات المتوفرة والمعلن عنها وجد أن هناك ما لا يقل عن (4500 ترخيص صناعي تم منحها من قبل الهيئة العامة للصناعة بصيغة تخصيص قسيمة.. ذلك رغم إعلان الهيئة عن خطة تطوير القسائم الصناعية.

«الشدادية».. تنهي معاناة الصناعيين

شكل الإعلان عن طرح مشروع الشدادية نهاية انتظار طويل لطالور من آلاف الطلبات المكدمسة في الهيئة العامة للصناعة للحصول على قسائم صناعية، فمشروع منطقة الشدادية، الذي طال انتظاره ما يقارب من 10 أعوام، رأى النور على الورق بعد أن كان جيبس الأبراج والتعقيدات والروتين الحكومي، خصوصاً أنه تطلب موافقة أكثر من 10 جهات حكومية. وقوبل إعلان وزير التجارة



الصناعة في 2012 لم تلب طموحات الصناعيين وشهدت هجرة أموال كويتية للاستثمار في دول الخليج

الإشراف على الصناعات الكويتية وتطويرها بخضع للوزير تلخص في رؤية عمل واضحة للقطاع الصناعي خلال الفترة المقبلة. ولا شك في أن تأخير تنفيذ بعض مشاريع خطة التنمية أثر كثيراً على استفادة القطاع من المشاركة فيها، حيث أن النسبة المقررة للقطاع في الخطة تبلغ نحو 20٪ من إجمالي القيمة المقررة لها بواقع 37 مليار دينار.. وفيما يلي التفاصيل:

العمل والإنجاز وفق خطة إستراتيجية قدمها الأخير للوزير تلخص في رؤية عمل واضحة للقطاع الصناعي خلال الفترة المقبلة. ولا شك في أن تأخير تنفيذ بعض مشاريع خطة التنمية أثر كثيراً على استفادة القطاع من المشاركة فيها، حيث أن النسبة المقررة للقطاع في الخطة تبلغ نحو 20٪ من إجمالي القيمة المقررة لها بواقع 37 مليار دينار.. وفيما يلي التفاصيل:

إدارة شركة الصناعات الكويتية القابضة محمد النقي أن هناك تاريخاً جديداً قد كتب للكويت عندما تم التصويت على مجلس أمة جديد بتاريخ 16 ديسمبر الجاري، وأن هذا التاريخ جعلنا كصناعيين نشعر بمستقبل مليء بالأمل، وحل للأزمات التي عاشها الاقتصاد الوطني وقطاع الصناعة.

## صناعيون: وضع رؤية استراتيجية في 2013 لانتشال الصناعة من أزمتها

وأعرب عن أمله في أن يكون العام 2013 عاماً فيه تغاث القطاعات الاقتصادية، لاسيما القطاع الصناعي والذي عانى من سنوات عجاف يمكن أن يكون آخرها العام 2012. كما توقع أن يكون العام 2013 عاماً محورياً للصناعات الكويتية، حيث يتوقع أن يتم ضخ العديد من المشروعات الصناعية الكبرى والتي بدورها تنهض بعموم الصناعات في البلاد.

بوشهري: أمل بثورة على التعقيدات والعراقيل الموجودة أمام الصناعيين

وبدوره، قال المدير العام الإقليمي في الشركة الوطنية للتنظيف محسن بوشهري إن العام 2012 شهد استمراراً للتحديات الصناعيين المعروفة منذ أكثر من 50 عاماً، لاسيما أنها يأتي على رأسها ندرة القسائم الصناعية، والبيروقراطية الحكومية، وضعف الكفاءات الموجودة. وفي رسالة إلى المسؤولين عن القطاع، طالبهم بوشهري بضرورة العمل على تحقيق تنمية صناعية حقيقية الكويت وتوفير أرض صناعية من خلال برنامج عمل ورؤية موحدة تقوم بها الهيئة، معتبراً أن البيروقراطية واحد من أبرز الأسباب في عدم توزيع أرض صناعية، وشدد بوشهري على ضرورة وضع شروط للمصانع تتوافق مع المعايير والمواصفات البيئية العالمية، لافتاً إلى أن الصناعة تحتاج إلى دعم من الدولة من خلال الهيئة العامة للصناعة، سواء من خلال توفير الأراضي الصناعية، أو تحديد شروط ومواصفات معينة مثل ضرورة معالجة بعض أنواع المخلفات الصناعية الضارة بالبيئة.

مهدي: 2013 سيكون عاماً محورياً للصناعات الكويتية

وفي الإطار ذاته، قال رئيس مجلس إدارة الشركة الصناعية لحماية البيئة د. خالد مهدي أن قطاع الصناعة شهد إخفاً كبيراً في العام 2012، تمثل في ركود للقطاع، وقلة المشاريع الصناعية المطروحة من قِبل الدولة، بالإضافة إلى تأثير الأحداث السياسية الداخلية على عموم القطاع الاقتصادي.

وأكد على أن الصناعيين لم يلمسوا جهداً حقيقياً خلال 2012 من شأنه تحريك القطاع وإمكانية نموه خلال العام 2013، إلا أن بعض القرارات التي تمسح بها الهيئة، والتي تمنحها للمستقبل الإيجابي في المستقبل القريب. وقال أن النمو الحالي لقطاع الصناعة لم يلب طموح وإحلام الصناعيين خلال 2012، إلا أنه ومع الإعلان عن تشكيل مجلس جديد وحكومة جديدة أكثر تعاوناً قد يكون مؤشراً جيداً على حلحلة الوضع والتنبؤ بمستقبل أكثر تفاؤلاً.

مشاريعهم الصناعية من قبل الصناعيين الجادين، مشيراً إلى أن من شأن الحصول على تمويل أن تتوسع الصناعة ويزيد الإنتاج وبالتالي تزيد المبيعات.

دعما الموسى الى فتح مختبرات مركزية لعمل فحوصات للمنتجات التي تتصلب مثل تلك المختبرات، والتي لافتاً إلى أنه لا فائدة من الصناعة إذا كان دور الهيئة ختم أوراق فقط.

دشتي: ضرورة تحقيق أمال وطموحات الصناعيين

وفي السياق ذاته يرى رئيس مجلس الإدارة في الشركة الوطنية للتنظيف فؤاد دشتي إن العام 2012 لم يحقق آمال وطموحات الصناعيين، مؤكداً في نفس الوقت أن تعيين الصباح وسحب القسائم الصناعية يعتبران من أهم القرارات التي اتخذت خلال العام 2012. وتطلع إلى أن يشهد العام 2013 العديد من الإنجازات التي يتم الإعداد لها حالياً من قبل وزير التجارة والصناعة أنس الصباح والمدير العام للهيئة العام للصناعة براك الصباح، متوقعاً أن يكون عام نداء حقيقي لقطاع الصناعة.

وفي الإطار ذاته، قال رئيس مجلس إدارة الشركة الصناعية لحماية البيئة د. خالد مهدي أن قطاع الصناعة شهد إخفاً كبيراً في العام 2012، تمثل في ركود للقطاع، وقلة المشاريع الصناعية المطروحة من قِبل الدولة، بالإضافة إلى تأثير الأحداث السياسية الداخلية على عموم القطاع الاقتصادي.

وأكد على أن الصناعيين لم يلمسوا جهداً حقيقياً خلال 2012 من شأنه تحريك القطاع وإمكانية نموه خلال العام 2013، إلا أن بعض القرارات التي تمسح بها الهيئة، والتي تمنحها للمستقبل الإيجابي في المستقبل القريب. وقال أن النمو الحالي لقطاع الصناعة لم يلب طموح وإحلام الصناعيين خلال 2012، إلا أنه ومع الإعلان عن تشكيل مجلس جديد وحكومة جديدة أكثر تعاوناً قد يكون مؤشراً جيداً على حلحلة الوضع والتنبؤ بمستقبل أكثر تفاؤلاً.



د.خالد مهدي



محسن بوشهري



فؤاد دشتي



عدنان الموسى



محمد النقي

والصناعة أنس الصالح عن موافقة لجنة المناقصات المركزية على طرح المشروع «الشدادية الصناعية»، بتفأول كبير من قبل الجهات والشركات المعنية بالقطاع الصناعي، والتي تسعى بكل جهد إلى أن تمتلك مقراً صناعياً يتيح لها الإبداع في الصناعات. وسيغطي مشروع الشدادية الصناعي في حال تنفيذ 25٪ من حجم الطلبات الموجودة في الهيئة العامة للصناعة، حيث سيصل عددها إلى 1036 قسمة متفاوتة المساحة بين ألف إلى 10 آلاف متر مربع، وستعتمد قائمة المشاريع التي ستقام بها على أساس الجدوى والقيمة المضافة والميزة والتي تخدم القطاع الصناعي المحلي، مع الأخذ في الاعتبار حجم رأسمال الشركة، وخبرتها ونوعية المصانع في السوق المحلي.

شكل الإعلان عن طرح مشروع الشدادية نهاية انتظار طويل لطالور من آلاف الطلبات المكدمسة في الهيئة العامة للصناعة للحصول على قسائم صناعية، فمشروع منطقة الشدادية، الذي طال انتظاره ما يقارب من 10 أعوام، رأى النور على الورق بعد أن كان جيبس الأبراج والتعقيدات والروتين الحكومي، خصوصاً أنه تطلب موافقة أكثر من 10 جهات حكومية. وقوبل إعلان وزير التجارة

تداعيات الأزمة العالمية. وأضاف أنه بالنظر إلى قطاع الصناعة خلال العام 2012 نجد أنه قد عانى كثيراً من البسطة والإهمال، إلا أن بعض القرارات الفعالة قد يكون لها بالغ الأثر الإيجابي خلال العام 2013 مثل تعيين براك الصباح في منصب المدير العام للهيئة العامة للصناعة، وأيضاً إنداز وسحب القسائم الصناعية من الصناعيين غير الجادين أو للقسائم التي لم تستغل في نشاطها أو لم تستغل نهائياً.

وأشار إلى أن وجود أنس الصالح على رأس وزارة التجارة والصناعة جعل الصناعيين يشعرون بنوع من التفاؤل للقطاع، كونه ذات رؤية، ولديه العديد من القرارات الجريئة التي من شأنها تسهيل أمور كثيرة على الصناعيين، ومن المؤكد أن هذه القرارات سوف تنهض بعموم قطاع الصناعة في البلاد. وتوقع النقي أن يشهد العام 2013 توزيع العديد من القسائم الصناعية التي تأخر توزيعها رغم الإعلان عنها في كثير من المناسبات، والتي ستكون بمثابة بداية الغيث لقطاع الصناعة، بالإضافة إلى تنفيذ المسؤولين عن القطاع الصناعي للعديد من القرارات وإعطاء دفعة قوية للصناعة عبر الرؤية الإستراتيجية التي تتم كتابتها حالياً لقطاع الصناعة والصناعات التحويلية والتي ينتظر أن تكون رافداً قوياً للاقتصاد الوطني.

وحول مطالب الصناعيين وآمالهم خلال العام 2013، ذكر النقي أنها تلخص في 3 طلبات أساسية أبرزها: توفير الأراضي الصناعية، والاهتمام بدراسات الجدوى للمشاريع الصناعية، والمساعدة في حصول الصناعيين على تمويل لمشاريعهم، بالإضافة إلى وضع ضوابط للعماله في قطاع الصناعة.

إدارة شركة الصناعات الكويتية القابضة محمد النقي أن هناك تاريخاً جديداً قد كتب للكويت عندما تم التصويت على مجلس أمة جديد بتاريخ 16 ديسمبر الجاري، وأن هذا التاريخ جعلنا كصناعيين نشعر بمستقبل مليء بالأمل، وحل للأزمات التي عاشها الاقتصاد الوطني وقطاع الصناعة.

وأكد النقي أن تعاون المجلس الجديد والحكومة من شأنه العمل على حل كثير من المعضلات والتحديات التي تواجه الاقتصاد المحلي، لاسيما في ظل استمرار

إدارة شركة الصناعات الكويتية القابضة محمد النقي أن هناك تاريخاً جديداً قد كتب للكويت عندما تم التصويت على مجلس أمة جديد بتاريخ 16 ديسمبر الجاري، وأن هذا التاريخ جعلنا كصناعيين نشعر بمستقبل مليء بالأمل، وحل للأزمات التي عاشها الاقتصاد الوطني وقطاع الصناعة.

وأشار إلى أن وجود أنس الصالح على رأس وزارة التجارة والصناعة جعل الصناعيين يشعرون بنوع من التفاؤل للقطاع، كونه ذات رؤية، ولديه العديد من القرارات الجريئة التي من شأنها تسهيل أمور كثيرة على الصناعيين، ومن المؤكد أن هذه القرارات سوف تنهض بعموم قطاع الصناعة في البلاد.

وتوقع النقي أن يشهد العام 2013 توزيع العديد من القسائم الصناعية التي تأخر توزيعها رغم الإعلان عنها في كثير من المناسبات، والتي ستكون بمثابة بداية الغيث لقطاع الصناعة، بالإضافة إلى تنفيذ المسؤولين عن القطاع الصناعي للعديد من القرارات وإعطاء دفعة قوية للصناعة عبر الرؤية الإستراتيجية التي تتم كتابتها حالياً لقطاع الصناعة والصناعات التحويلية والتي ينتظر أن تكون رافداً قوياً للاقتصاد الوطني.

وتوقع النقي أن يشهد العام 2013 توزيع العديد من القسائم الصناعية التي تأخر توزيعها رغم الإعلان عنها في كثير من المناسبات، والتي ستكون بمثابة بداية الغيث لقطاع الصناعة، بالإضافة إلى تنفيذ المسؤولين عن القطاع الصناعي للعديد من القرارات وإعطاء دفعة قوية للصناعة عبر الرؤية الإستراتيجية التي تتم كتابتها حالياً لقطاع الصناعة والصناعات التحويلية والتي ينتظر أن تكون رافداً قوياً للاقتصاد الوطني.

وتوقع النقي أن يشهد العام 2013 توزيع العديد من القسائم الصناعية التي تأخر توزيعها رغم الإعلان عنها في كثير من المناسبات، والتي ستكون بمثابة بداية الغيث لقطاع الصناعة، بالإضافة إلى تنفيذ المسؤولين عن القطاع الصناعي للعديد من القرارات وإعطاء دفعة قوية للصناعة عبر الرؤية الإستراتيجية التي تتم كتابتها حالياً لقطاع الصناعة والصناعات التحويلية والتي ينتظر أن تكون رافداً قوياً للاقتصاد الوطني.

وتوقع النقي أن يشهد العام 2013 توزيع العديد من القسائم الصناعية التي تأخر توزيعها رغم الإعلان عنها في كثير من المناسبات، والتي ستكون بمثابة بداية الغيث لقطاع الصناعة، بالإضافة إلى تنفيذ المسؤولين عن القطاع الصناعي للعديد من القرارات وإعطاء دفعة قوية للصناعة عبر الرؤية الإستراتيجية التي تتم كتابتها حالياً لقطاع الصناعة والصناعات التحويلية والتي ينتظر أن تكون رافداً قوياً للاقتصاد الوطني.

يرى الصناعيون أن الكويت لم تقدم صناعاتها في 2012، وذلك بسبب الإرث القديم للقطاع الذي يعود إلى سبعينيات القرن الماضي، مشيرين إلى أن ندرة القسائم الصناعية والروتين الخائض في الإجراءات الرسمية، من الأسباب الرئيسية. وأكدوا لـ «الأنباء» أن البطء في إصدار القرارات وسرعة التنفيذ ساعد على تفاقم الأزمة على مر الزمن، وجعل من حلها أمراً صعب المنال، والحل بتكاتف جميع الجهات المعنية بالصناعة وفي ضوء رؤية إستراتيجية قادرة على انتشاله من وضعة الحالي.

وأعربوا عن أملهم في نجاح الحكومة والمجلس الجديد في العمل معاً على تلافي أخطاء الماضي، وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني، ما يعود بالنفع على قطاع الصناعة.

النقي: أتمنى توفير القسائم والتمويل ودراسات أكثر جدوى

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس

بداية، قال رئيس مجلس